

بحث الاجتهاد والتقليد

(تابع لما نشر في الجزء السابع عن مختصر كتاب)

« المؤمل في الرد الى الاسر الاول »

لابن ابي شامة من فقهاء الشافعية في القرن السابع

(فصل) ثم ان المصنفين من اصحابنا المتصنيفين بالصفات المتقدمة من الاتكال على نصوص امامهم معتمدين اعتماد الائمة قباهم على الاصلين (الكتاب والسنة) قد وقع في مصنفاتهم خلل كثير من وجهين عظيمين

(الاول) انهم يختلفون كثيرا فيما ينقلونه من نصوص الشافعي وفيما يصححونه منها وصارت لهم طرق مختلفة « خراسانية وعراقية (١) فترى هؤلاء ينقلون عن امامهم خلاف ما ينقله هؤلاء ، والمرجم في ذلك كله الى امام واحد ، وكتبه مدونة مروية موجودة ، انما كانوا يرجعون اليها وينقلون تصانيفهم من كثرة اختلافهم عليها ، واجود تصانيف اصحابنا من الكتب فيما يتعلق بنصوص الشافعي كتاب التقريب (٢) اتى عليه اخبر المتأخرين بنصوص الشافعي وهو الامام الحافظ ابو بكر البيهقي

(الوجه الثاني) ما يفعلونه في الاحاديث النبوية والآثار المروية من كثرة استدلالهم بالاحاديث الضعيفة على ما يذهبون اليه نصره لقولهم ، وينقصون من الفاظ

(١) ثم حدثت بعد المصنف الوجه الثامنة والاصرية بعد مصنفات محي الدين النووي في الشام ثم زكريا الانصاري لابن حجر الهيتمي والرهلي بمصر وكل هؤلاء قد اعتمدوا على كتب النووي وقلما يخالفونه . وعمدة اهل الحجاز واليمن وحضرموت الى هذا العهد كتب ابن حجر كما ان عمدة اهل مصر والشام كتب الرهلي كما كان الحراسيون يعتمدون كلام فقهاء قراسان والمراقبون كلام فقهاء العراق والمدار على الثقة بالرجال لاعلى الدليل والنس حتى انك لو اطلعت الحجرى او الرهلي منهم على نص الشافعي الخالف لنس ابن حجر او الرهلي لبطه واتهم ابن حجر او الرهلي

(٢) هو للشيخ قادم القفال الشافعي قال ابن خلكان هو اجل كتب الشافعية بحيث يستفي من هو عنده عن غيره (٣) ابو المالى امام الحرمين وابو حامد هو النزالي

الاحاديث ونارة يزيدون فيها ، وما اكثره في كتب ابي العالي وصاحبه ابي حامد (٢) نحو « انا اختلف اثنائهما وترادا » ومن العجيب ما ذكره صاحب المذهب في أول باب ازالة النجاسة قال : وأما الفائط فهو نجس لقوله صلى الله عليه وسلم لعبار « انما تفسل ثوبك من الفائط والبول والمني والدم والقيء » . ثم ذكر طهارة مني الأدي ولم يمرض للجواب عن هذا الحديث الذي هو حجة خصمه عليه في أمر آخر . ومن قبيح ما يأتي به بعضهم أن يحتج بخبر ضعيف هو دليل خصمه عليه فيوردونه معرضين عما كانوا ضعفوه ففي كتاب الحاوي والشامل (١) وغيرها شيء كثير من هذا ، وهم مقدرون للإمام الشافعي فهلا اتبعوا طريقته في ترك الاحتجاج بالضعيف ولتعبه على من احتج به وتبين ضعفه

ثم ان مذهبه ترك الاحتجاج بالراسل الا بشروط ، ولو ذكر سند الحديث وعرفت عدالة رجاله الى الثابتي وسقط من السند ذكر الصحابي كان مرسلًا . ويورد هؤلاء المصنفون هذه الاحاديث محتجين بها بلا إسناد أصلا ، فيقولون قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويظنون ان ذلك حجة ، واما هم يري انه لو سقط من السند الصحابي وحده لم يكن حجة ، وكذا لو سقط غير الصحابي من السند ، فليتهم اذ عجزوا عن اسانيد الاحاديث ومعرفة رجالها عزوها الى الكتب التي اخذوها منها ، ولكنهم لم يأخذوا تلك الاحاديث الا من كتب من سبقهم من مشايخهم من هو على مثال حاتم ، فبعضهم يأخذه من بعض فيقع التغير والزيادة والتقصان فيما صح أصله ويختلط الصحيح بالسقيم ، بل الواجب في الاستدلال على الحكم ، وبيان الحلال والحرام ، ان من يستدل بحديث يذكر سنده ويتكلم عليه بما يجوز الاستدلال به او يزوه الى كتاب مشهور من كتب أهل الحديث المعتبرة فيرجع من يطلب صحة الحديث وسقمه الى هذا الكتاب وينظر في سنده وما قال ذلك المصنف أو غيره فيه وقد يسر الله تعالى وله الحمد الوقوف على ما ثبت من الاحاديث ونجيب ما ضعف منها بما جمعه علماء الحديث في كتبهم من الجوامع والمسانيد ، فالجوامع هي المرتبة على الابواب من الفقه والرقائق والمناقب وغير ذلك . فمنها ما اشترط فيه الصحة فلا يذكر فيه الا حديث صحيح على ما شرطه مصنفه ككتابي البخاري ومسلم وما ألحق بهما واستدرك عليهما ، وكصحيح إمام الأئمة محمد بن اسحاق بن خزيمة ، وكتاب ابي عيسى الترمذي وهو كتاب جليل مبين فيه الحديث الصحيح والحسن والفرسب

(١) الحاوي للمارودي والشامل لان الصباغ وهما من أعظم كتب الشافعية وأوسها

والضعيف ، وفيه عن الائمة فقهاء كثير ، ثم سنن ابي داود والنسائي وابن ماجه ، ومن يدهم سنن ابي الحسن الدارقطني والشافعي لابن حاتم ابن حبان وغيرهما ، ثم مارتبه ووجه الحافظ ابو بكر البيهقي في سننه الكبير من الاوسط والصغير التي اتى بها على ترتيب مختصر المزني وقربها الى الفقهاء بجهده فلا عذر لهم ولاصيا الشافعية منهم في هجيب الاثقال بهذه الكتب النفيسة (والكتب) المصنفة في شروحيها وغيرها ، بل اقوا زمانهم وهمهم بالنظر في اقوال من سبقهم من المتأخرين وتركوا النظر في نصوص بينهم المعصوم من الخطأ وآثار ائحابه الذين شهدوا الوحي وطابوا المصطفى صلى الله عليه وسلم وفهموا مراد النبي فيما خاطبهم بقرائن الاحوال اذ « ليس الخبر كالمعاينة » فلا جرم لو حرم هؤلاء رتبة الاجتهاد وبقوا مقلدين

« وقد كان العلماء في الصدر الاول معذورين في ترك ما لم يقفوا عليه من الحديث لان الاحاديث لم تكن فيما بينهم مدونة انما كانت تتلقى من افواه الرجال وهم متفرقون في البلاد ، ولو كان الشافعي وجد في زمانه كتاباً في احكام السنن اكبر من الموطأ لحفظه مضافاً الى ما تلقاه من افواه مشايخه . فلهذا كان الشافعي بالمراق يقول لاحمد بن حنبل : أعلموني بالحديث الصحيح أصر اليه . وفي رواية : اذا صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا لي حتى اذهب اليه » ثم جمع الحافظ الاحاديث المحتج بها في الكتب ونوعوها وقسموها وسهلوا الطريق اليها فبووبوها وترجموها (اي وضعوا لها التراجم والعناوين) ودينوا ضعف كثير منها وصححه ، وتكلموا في عدالة الرجال وجرح الجروح منهم ، وفي علل الاحاديث ، ولم يدعوا للمشتغل شيئاً يتعمل به . وفسروا القرآن والحديث وتكلموا على غريبها وقههها وكل ما يتعلق بهما من مصنفات عديدة — فالآلات متبينة اطالب صادق ولذي همه وذكاه وفطنة

« وأئمة الحديث هم المعبرون القدوة في فهم فوجب الرجوع اليهم في ذلك وعرض آراء الفقهاء على السنن والآثار الصحيحة . فما ساعده الأثر ، فهو المقسبر ، والا فلا . فلا يبطال الخبر بالرأي ولا تضعفه ان كان على خلاف وجوه المصنف من علل الحديث المعروفة عند اهله ، أو باجماع الكافة على خلافه ، فقد يظهر ضعف الحديث وقد يخفى . وأقرب ما يؤمر به في ذلك انك متى رأيت حديثاً

خارجاً عن دواوين الإسلام كالموطأ ومسند أحمد والصحاحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي ونحوها مما تقدم ذكره وعالم نذكره فانظر فيه فان كان له نظير في الصحاح والحسان قرب امره . وان رأيت يبين الأصول وارتبت به فامل رجال اسناده واعتبر احوالهم من الكتب المصنفة في ذلك . واصعب الاحوال أن يكون رجال الاسناد كلهم ثقات ويكون متن الحديث موضوعاً عليهم أو مقلوباً أو قد جرى فيه تدليس . ولا يعرف هذا الا التفاد من علماء الحديث ، فان كتمت من أهله فيها والا فاسأل عنه أهله . قال الازاعي : كنا نسمع الحديث تعرضه على اصحابنا كما تعرض الدرهم الزيف فما عرفوا منه أخذناه ، وما أنكروه تركناه ،

« فالتوصل الى الاجتهاد بعد جمع السنن في الكتب المتمددة اذا رزق الانسان الحفظ والفهم ومعرفة اللسان اسهل منه قبل ذلك ، لولا قلة هم المتأخرين ، وعدم المتبرين

« ومن اكبر أسباب تعصبهم برفق الوقوف (١) وجود اكثر المصادر منهم على ما هو المعروف ، الذي هو منكر ما أوف ،

(فصل) فاذا ظهر هذا وتقرر تبين ان التعصب لمذهب الامام المقلد ليس هو باتباع اقواله كلها كيفما كانت ، بل الجمع بينها وبين ما ثبت من الاخبار والآثار ، والامر عند المقلدين او اكثرهم بخلاف هذا انما هم يؤولونه تزيلاً على نص امامهم « ثم الشافعيون كانوا اولي بما ذكرناه لنص امامهم على ترك قوله اذا ظفر بحديث ثابت عن رسول الله (ص) على خلافه ، فالتعصب له تلي الحقيقة ، انما هو امتثال امره في ذلك وسلوك طريقته في قبول الاحبار والبحث عنها والتفقه فيها ، وقد قلت ما روي عنه في تاريخ دمشق : قال الربيع قال الشافعي « قد أعطيتك جملة تفنيك ان شاء الله تعالى لاتدع لرسول الله حديثاً ابداً الا ان يأتي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافه فتعمل بما قلت لك في الاحاديث اذا اختلفت » وفي رواية « اذا وجدتم عن رسول الله سمة خلاف قولي فخذوا بالسنة ودعوا قولي فاني

(١) قال في هامش الامساجل يعني ارتفاق الاوتاف والانتفاع مما شرط على المالكية او نحوها فتقديمهم بالارتفاق بها وحصرهم جهة الارتفاق منها اوردت تعصبهم وجودهم انتهى .
يعني انه لولا تلك الاوتاف التي حبت في المصور الاولى على اصحاب هذه المذاهب انما كجتم العلماء مسلك الائمة وسائر المانف في الاستقلال وتحكيم الكتاب والسنة

أقول بها « وفي رواية « اذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله (ص) فقولوا بسنة رسول الله ودعوا ما قلت » وفي رواية « كل مسألة تكلمت فيها صح الخبر فيها عند أهل النقل بخلاف ما قلت فانما راجع في حياتي وبعد مماتي (١) »

« قال وسمعت الشافعي يقول - وروي حديثا - قال له رجل : تأخذ بهذا يا أبا عبد الله ؟ فقال مني رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا صحيحاً فلم آخذ به فأشهدكم ان عقلي قد ذهب » وأشار بيده الى رأسه - وفي رواية : روي حديثا فقال له قائل : أتأخذ به ؟ فقال له : اتراني مشركا؟ أوترى في وسطي زائرا؟ أوتراني خارجا من كنيسة ؟ نعم آخذ به آخذ به آخذ به وذلك الفرض على كل مسلم » وقال حرمله : قال الشافعي كل ما قلت وكان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف قولي مما يصح فحديث النبي صلى الله عليه وسلم أولى ولا تقلدوني » وفي كتاب ابن أبي حاتم عن أبي ثور قال : سمعت الشافعي يقول « كل حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو قولي وان لم تسمعه مني » وفيه عن الحسين الكرابسي قال : قال لنا الشافعي « اذا أصبتم الحججة في الطريق مطروحة فاحكوها عني فاني القائل بها ». وقال الربيع : سمعت الشافعي يقول : ما من أحد الا وتذهب عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتغرب عنه فهما قلت من قول أو أصلت من أصل فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما قلت فالقول ما قال رسول الله (ص) وهو قولي » قال وجعل يردد هذا الكلام . قال وقال الشافعي « من تبع سنة رسول الله (ص) وانفته ومن غلط فتركها خالفته، صاحبى اللازم الذي لا أفارقه (هو) الثابت عن رسول الله » وقال الزعفراني كنا لو قيل لنا سفیان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي (ص) قلنا هذا ما أخذ وهذا غير ما أخذ حتى قدم علينا الشافعي فقال « ما هذا؟ اذا صح الحديث عن رسول الله فهو ما أخذ به لا يترك لقول غيره » قال فبينما لشيء لم نعرفه . يعني بيننا على هذا المعنى

قال ابو بكر الأثرم كنا عند البويطي فذكرت حديث عمار في التيمم فأخذ السكين وحثه من كتابه وجعله ضربة (٢) وقال . هكذا أو صانا صاحبنا اذا صح عندكم الخبر فهو قولي »

(١) اشارة في الاصل المطبوع تحريف وتقديم وتأخير في هذه الأقول صححناه من الكتب التي نقلناه قلا مضبوطا (٢) اي جعل التيمم ضربة واحدة يسح بها التيمم وجهه ويديه وكان في الكتاب ضربتين واحدة للوجه وأخرى لليدين ، وحديث عمار ضربة واحدة فأصح البويطي بها كتابه وترك قول الشافعي استأذنه الحديث عمار

(قال المؤلف) قلت هذا من البويطي فعل حسن موافق لسنة والأمر به إمامهم وأما الذي يظهر التمسك بقول الشافعي كما كانت وإن جاءت سنة بخلافها فليسوا متعصبين في الحقيقة لأنهم لم يمتثلوا ما أمر به إمامهم بل دأبهم ودينتهم إذا ورد عليهم الحديث الصحيح الذي هو مذهب إمامهم والذي لو وقف عليه لقال به إن جئنا في دفعه بما لا ينفعهم لما نقل لهم عن إمامهم من قول قد أمر بتركه عند وجدان ما يخالفه من السنة هذا مع كونهم حاصين بذلك لمخالفتهم ظاهر كتاب الله وسنة رسوله . والعجب أن منهم من يجيز مخالفة نص الشافعي لنص له آخر في مسألة أخرى بخلافه ثم لا يرون مخالفته لأجل نص رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أفن لهم الشافعي في هذا

قال البويطي سمعت الشافعي يقول « لقد ألفت هذه الكتب ولم آل فيها جهدا ولا بدان يوجد فيها الخطأ لأن الله تعالى يقول (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) فما وجدتم في كتبى هذه مما يخالف الكتاب والسنة فقد رجعت عنه » وفي رواية « أتيت ألفت هذه الكتب مجتهدا - نحو ما قبله وفي آخره - فاشهدوا عليّ أني راجع عن قولي إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كنت قد بليت في قبري »

وقال إبراهيم بن المنذر الحزامي حدثنا معن بن عيسى الفزاز قال سمعت مالكاً يقول « إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به وما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه » وذلك الظن بجميع الأئمة . وقد ذكره الإمام أحمد أن يكتب فتاويه وكان يقول لا تكتبوا عني شيئاً ولا تقلدوني ولا تقلدوا فلاناً وفلاناً وخذوا من حيث أخذوا » وقال بعضهم : لا تقلدوا دينكم الرجال إن آمنوا آمنتم وإن كفروا كفرتم . وكان أحمد لا يفتي في طلاق السكران شيئاً ويقول : إن أحلناه بقول هذا حرمانه يقول هذا . وقال نعيم بن محمد سمعت أبا عصمة يقول سمعت أبا حنيفة يقول ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى الرأس والعين وما جاء عن أصحابه اخترنا وما كان من غير ذلك ففحن رجال وهم رجال . وروى محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أنه قال : أقلد من كان من القضاة المفتين من الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي والعبادة الثلاثة ولا أستجيز خلافهم في رأيي إلا ثلاثة نفر . وفي رواية - أقلد جميع الصحابة ولا أستجيز خلافهم برأيي إلا ثلاثة نفر : أنس بن مالك ، وأبو هريرة ، وسمرة بن جندب ، فليل له في ذلك فقال - أما أنس فاختلط في آخر عمره وكان

يستفتي (يفتني) من عقله وأنا لا أقدم عقله ، وأما أبو هريرة كان يروي كل ما سمع من غير أن يتأمل في المعنى ومن غير أن ينظر في التامخ والتسوخ (١) وقال ابن المبارك : سمعت أبا حنيفة يقول : إذا جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فعل الرأس وإذا جاء عن أصحابه فختار من قولهم وإذا جاء عن التابعين زاعمهم — وفي رواية قال — أخذ بكتاب الله فإن لم أجد فبسنة رسول الله فإن لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسول الله أخذ بقول أصحابه ثم أخذ بقول من شئت منهم وأدع قول من شئت منهم ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم ، فأما إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم أو النبي وابن سيرين والحسن وعطاء وسيد بن المسيب — وعد رجال من التابعين — فقوم اجتهدوا وأنا اجتهد كما اجتهدوا . قال صفيان الثوري لما بلغه ذلك عن أبي حنيفة . تمهم وأينا لروايهم . وكان صوي بين الصحابة والتابعين في أنهم إذا أجمعوا في مسألة على قولين لم يجوز أحداث قول ثالث وجوز أبو حنيفة ذلك وأما ما أجمع عليه الصحابة فلا كلام في أنه لا يجوز مخالفة

فقد وضح لك من أقوال الأئمة أنه متى جاء حديث ثابت صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فواجب التصبر إلى ما دل عليه الظاهر ما لم يعارضه دليل آخر وهذا هو الذي لا يسع أهدأ غيره . قال الله عز وجل (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) ثم لا يجحدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) . فتفي سبحانه الإيمان عن لم يحكم رسولاً فيما وقع التنازع فيه ولم يستسلم لقضائه . وقال عز وجل (وان تطيعوه تهتدوا) فضمن الهداية سبحانه في طاعة رسوله . ولم يضمها في طاعة غيره . وقال تعالى (ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً) وأوعد على مخالفة) . فقال تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) وقال تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم . ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ خلافاً ميبطاً)

(١) قال في (مرآة الوصول وشرحها سرقة الأصول) من أصول الحنفية رحمه الله في بحث حال الراوي وهو أن عرف بالرواية قل كان تقيماً تقبل منه الرواية مطلقاً سواء وفق القياس أو خالفه وإن لم يكن تقيماً كأبي هريرة وأنس رضي الله عنهما فتره روايته إن لم توافق الحديث الذي رواه أو بخروقه . ولابن القيم في إعلام الموقعين بحث كبير في أنه ليس في التريفة شيء على خلاف القياس إنما هو من هاشم الأصل المطبوع ، لم يشر صاحب الهامش إلى سقوط سبب ترك رواية سمرة .

قال يونس ابن عبد الاعلى حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي نعيم عن مجاهد قال : ليس من احد الا يؤخذ من قوله ويترك . الا النبي صلى الله عليه وسلم . وروي عن مجاهد باسناد آخر . وروي معناه عن الشعبي وكذلك روى شعبة عن الحكم بن عتيبة . وروي عن مالك بن انس وقال « الا صاحب هذا القبر » - وأشار الى قبر النبي صلى الله عليه وسلم اه

باب المقالات

المسائل المشقيمة^{*}

﴿ واعتداء ايطالية على طرابلس الغرب ﴾

وقعت الواقعة ، ليس لوقعتها كاذبة ، خافضة رافعة ، فوجفت القلوب ، وامتدت الاعناق ، وشخصت الابصار، وعميت الانباء على الناس فهم يتسائلون : كيف اقدمت ايطالية على مفاجأة الدولة العثمانية بالمدوان واغتصاب مملكة كبيرة وهي ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي وايدانها بالحرب من غير عداء سابق ولا خلاف على شيء بني عليه هذا المدوان ؟

كيف رضيت الدول المعظمى بهذا المدوان المشوه الذي هدمت به حقوق الدول ونقضت به معاهداتها ، وبطلت الثقة بكل ماعدا القوة فيها . فهي كالوحوش المفترسة ، والذئاب الضارية ، لا يصددها عن الولوغ في الدماء ، وتمزيق الاشلاء ، الا المجرز فقط ؟ كيف سكنت الشعوب الاوربية لدولها على هذه السياسة الوحشية ، التي لا شائبة فيها لشيء من شرف الانسانية ؟

هل الحقوق والعهود والقوانين والعدل والرحمة والانسانية الفاظ تلوكتها الالسنه ، وترصمها الاقلام ، لاجل مخادعة الفاعلين ، والتعزير بالجاهلين ، أم هي خاصة بمن يدعون

﴿ نشر في جريدة التوحيد مقالات متسلسلة تحت هذا العنوان اكتفينا منها هنا بالاولى